A S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/45/134
S/21157
21 February 1990
ARABIC
ORIGINAL : RUSSIAN

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والاربعون
البند ٣٩ من القائمة الاولية*

مجلس الامن
السنة الخامسة والاربعون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين

رسالة مؤرخة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة

يشرفني أن أبعث اليكم نص مقالة كتبها إ. أ. شفردنادزي ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ووزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، بعنوان "أفغانستان - الطريق الصعب الى السلم" . وقد نشرت في صحيفة "أزفستيا" بتاريخ ١٥ شباط/فبراير من هذا العام .

وأرجو أن تتكرموا بتعميم النص بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣٩ من القائمة الاولية ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) أ. بيلونوغوف

* A/45/50 .

مرفق

أفغانستان - الطريق الصعب الى السلم

يكتمل يوم ١٥ شباط/فبراير مرور سنة كاملة عن جلاء آخر جندي سوفياتي عن أرض أفغانستان . ويمكن القول دونما مبالغة أن هذا الحدث وجد أصداءه في قلوب جميع الناس في الاتحاد السوفياتي . فقد انتظروه بفارغ الصبر وتناقشوا حوله وانفعلوا به .

وبصراحة يبدو أن الكثيرين ، في بلادنا وفي الخارج ، لم يتمكنوا قبل هذا الحدث من تحديد موقفهم من أهداف عملية إعادة التنظيم (البيريسترويكا) . ولقد صمدنا في وجه امتحان المسؤولية السياسية هذا ، في ذلك الوقت وبعده . وجاء المؤتمر الثاني لنواب الشعب ليحكم بشجاعة وصدق على القرار الذي اتخذ في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ لدخول القوات الى أفغانستان .

كذلك صمدت بكل شرف في وجه هذا الامتحان قيادة جمهورية أفغانستان اذا ثبتت في ظروف شديدة التعقيد أن برنامجها يتمتع بتأييد الافغانيين على نطاق واسع . ومضت هذه القيادة في طريق البحث عن الحل السياسي للمسألة الافغانية انطلاقا من التراب الافغاني .

ومع ذلك ، لعل الحديث عن انسحاب القوات السوفياتية يتطلب التذكير بالدرجة الأولى بالجانب الداخلي لهذا الحدث ووضعه في السياق العام لعمليات إعادة التنظيم في بلادنا . إذ لم يمكن بوسعنا ، ونحن على طريق إعادة تنظيم المجتمع ، أن نتجاهل أن القوات السوفياتية تحارب في أفغانستان وأن دماء الجنود السوفيات تسفك هناك .

على أن الطريق الى انسحاب قواتنا لم يكن طريقا سهلا . فقد كان الدخول في النزاع الافغاني أيسر من الخروج منه . كان هناك مجموعة من العقد المتشابكة التي تهدد بهزات سياسية واجتماعية بعيدة المدى . وكان من الضروري فك هذه العُقد بأسرع ما يمكن . وقد عمدنا الى تحريك عملية مفاوضات جنيف بقوة . وكان علينا أن نخوض معارك دبلوماسية صعبة تمخضت عن توقيع اتفاقيات جنيف في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ مما مكننا من البدء بانسحاب القوات السوفياتية .

والآن ، وقد أصبح هذا كله خلفنا ، لا يمكننا إلا أن نعرب عن تقديرنا كل التقدير للمشاركين في الاتفاقيات التاريخية الخاصة بأفغانستان ، وكذلك لكل من أسهم ، بدرجة أو بأخرى ، في التوصل اليها . ويطيب لي في هذا السياق أن أذكر بشكل خاص الهند التي دأبت على العمل بصورة بناءة ثابتة وكان لها إسهامها الفعال في الجهود المشتركة المبذولة ، كما أخص بالذكر جمهورية الصين الشعبية التي لعبت بالدرجة الأولى ، بصفتها بلدا مجاورا دورا هاما في الحفاظ على الجو اللازم للمفاوضات .

كذلك بالطبع ، لم يكن من الممكن التوصل الى اتفاق بدون الموقف الايجابي الذي اتخذته ايران .

ومن الطبيعي ألا يكون لهذا الانعطاف أبعاد داخلية فحسب بل وأبعاد دولية واضحة المعالم . وكما قال م. س. غورباتشيف في خطابه أمام المؤتمر الحزبي التاسع عشر لعموم الاتحاد السوفياتي ، فإن اتفاقيات جنيف "أصبحت معلما دوليا هاما في مجال التسوية السياسية للنزاعات الاقليمية التي تحمل في طياتها الخطر على العالم كله والتي تعيق تقدم الشعوب" .

وقد كان من شأن التقدم المفاجئ فيما يتعلق بالمسألة الافغانية أن دلل بوضوح على أن التفكير السياسي الجديد في العلاقات الدولية إنما ينطوي أيضا على تدابير عملية لتعزيز الثقة بين الدول والشعوب والخروج من الطريق المسدود للمشاكل الأكثر تعقيدا . وكان لسابقة أفغانستان تأثيرها على إنهاء الحرب بين ايران والعراق وعلى التوصل الى حل بشأن حالة أنغولا وناميبيا وتعزيز التحرك للعثور على حلول توفيقية مقبولة للجميع في جنوب شرقي آسيا وفي أمريكا اللاتينية .

وأخيرا ، ولعل هذا هو الأهم ، حدث تغير نوعي في الحالة داخل أفغانستان وحولها . ففي المجتمع الأفغاني الذي ينقصه التجانس بشدة ، وفي العالم ككل ، بدأ يظهر توافق أساسي في الآراء يقول بأنه لا بديل عن الحل السياسي للمشكلة الأفغانية . فالجانب الأكبر من الشعب الأفغاني قرف من الحرب وأدرك أن الاستمرار في سفك الدماء ليس إلا من قبيل العبث وعدم الجدوى .

على أن المطمح الوطني المتمثل في السلم لم يتحول بعد الى قرارات ملموسة تتخذ نتيجة حوار بين جميع الأفغانيين ، فهذا الحوار لم يبدأ بعد في الواقع . وعلى ضوء ذلك ، فإن موقف حكومة أفغانستان ورئيسها نجيب الله يتصف بأهمية كبرى ، وهو

موقف يتميز بكونه بناء ومرنا . ومنذ بضعة أيام فقط عمد رئيس أفغانستان ، في حديث له في كابول ، الى التأكيد مجددا على استعداده للبحث عن طرق التوصل الى تسوية سلمية ، غير أن التقدم مازال متوقفا في الوقت الحاضر بسبب الشروط غير الواقعية التي تضعها المعارضة لافتتاح الحوار .

وبرغم ذلك ، هناك بعض البوادر المبشرة بالخير . فاليوم يمكننا التحدث عن ظهور نقاط تلاق في منهجي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وهما الدولتان الضامنتان لاتفاقيات جنيف ، ولو أن هذا التلاقي مازال حتى الآن على الصعيد الفكري والفلسفي . وبصورة أساسية ، ينطوي هذا على التوصل الى استنتاج مشترك حول الحاجة الى البحث عن طرق سياسية لتسوية المسألة ولتحديد "فترة انتقاله" يمكن خلالها تحقيق المصالحة الوطنية وإقامة هيكل جديد لسلطة الدولة . وقد لا يبدو هذا أمرا جليلا ولكنه ليس بالانجاز التافه لاسيما اذا راعينا تعقد هذه المشكلة . وفي الأمس القريب ، كانت المسائل المتعلقة بأفغانستان موضوعا لمناقشة متعمقة جرت أثناء المحادثات مع وزير خارجية الولايات المتحدة جيمس بيكر في موسكو . وقد أكدت هذه المناقشة مجددة إمكانية مضي البلدين في جهودهما المشتركة الرامية الى تحقيق تسوية في أفغانستان .

ويعتمد الكثير على موقف جارتي أفغانستان وهما باكستان وايران . ففي باكستان ، من الواضح أن هناك عملية جارية لاعادة تقييم الحالة الحقيقية في أفغانستان وجعل الأهداف الرسمية تتمشى معها ، وإن كانت هذه العملية بطيئة وتواجهها صعوبات كثيرة ، أما ايران ، فهي تتبع سياسة بناءة عموما تركز بصورة خاصة على الدور الذي يمكن لبلدان المنطقة أن تؤديه في التسوية الأفغانية .

وحتى عندما ننظر الى المعارضة ، فإن من الواضح أن هناك أفكار قد بدأت في الانتشار وهي تفهم حتمية حل المشاكل فيما بين الأفغانيين من خلال حوار تشترك فيه القوى السياسية الأفغانية جميعها . ويدور الحديث هذا حول نطاق المعارضة الواسع تماما ، ابتداء من القادة الميدانيين وانتهاء بالقادة المعتدلين في "التحالف السباعي" .

وهكذا فإن هناك ما يبرر تماما القول بأن المستلزمات الحقيقية للبدء في عملية المصالحة الوطنية والتسوية السياسية في أفغانستان بصورة عملية موجودة الآن .

إن مصير أفغانستان والشعب الافغاني ليس مسألة لا تهمنا . وأعتقد أن هذا واضح كل الوضوح ، فأفغانستان جارتنا وشريكتنا التقليدية القريبة . هكذا كانت وهكذا ستبقى . ولذا فإنه ليس بالغريب بعد أن سحبنا قواتنا ألا نكون غير مكترثين بما تتطور اليه أحوال أفغانستان ، سواء انتصرت ارادة السلم والاتفاق أو كان من المقدر لهذا الشعب الشجاع الحكيم أن يستمر في صراع دموي لا آخر له . ولا أفشي سرا أو أقول إن لدينا تصورنا الخاص للنموذج المثالي للتسوية السلمية في أفغانستان ، وهو نموذج وضعناه بالتشاور الوثيق مع حكومة كابول مع الحفاظ على صلات بالقوى الاخرى في المجتمع الافغاني .

ويتمثل أهم الامور الآن في عدم اضاعة الفرصة المتاحة حاليا في المأساة الافغانية ، هذه الفرصة متاحة وليس هناك من يشكك في ذلك ، للبدء في عملية حوار سياسي كامل مليء . وأود أن أنقل اليكم الآن بعض آرائنا حول هذا الموضوع .

إن للمشكلة الافغانية ، شأنها في ذلك شأن النزاعات الاقليمية الاخرى ، جانبين واضحين ، الاول داخلي والثاني خارجي . وعلى أساس جميع التفاصيل التي تتصف بها المسألة الافغانية ، لا شك أن الاولوية هي للجانب الداخلي .

وهذا أمر مفهوم إذ ليس بوسع أحد أن يسوي شؤون الافغانيين لهم . ولا ينبغي هذا ، بالطبع ، أن هناك على الأطراف التي اشتركت في الاحداث في أفغانستان بصورة أو بأخرى ، التزام بمساعدة الافغانيين للتوصل الى اتفاق . وهو التزام بتقديم المساعدة دون فرض الحلول والصيغ ، ومن باب أولى ، دون فرض الشروط الاولية عليهم .

ونحن نرى ، وتشاركنا في هذا الرأي قيادة جمهورية أفغانستان ، أن العناصر الاساسية للتسوية فيما بين الافغانيين يمكن أن تنحصر فيما يلي :

أولا ، لا بد من إقامة حوار عريض بين الافغانيين تشترك فيه جميع القوى السياسية العاملة داخل أفغانستان وخارجها بدون استثناء ، فهذا الحوار يعتبر حجر الاساس للتسوية . ويدور الحديث في المقام الاول عن تلك القوى التي تعنّ عليها المصالح الوطنية للبلاد والتي تريد وقفا سريعا للحرب التي يقتل فيها الأخ أخاه . وإذا توصلت أغلبية هذه المجموعات إلى تفاهم متبادل حول بداية الحوار فيما بين الافغانيين فسوف تتحقق بذلك أول وأهم خطوة عملية في حل المسألة الافغانية .

وبما أن تنظيم الحوار فيما بين الأفغانيين يصطدم بصعوبات جمة ، فإننا نرى أن لضم الأمم المتحدة إلى هذه العملية ، ابتداء من المرحلة التحضيرية ، أهمية جوهرية ، بما تتمتع به المنظمة من هيبة كبيرة وتجربة في مثل ذلك العمل .

ثانيا ، ينبغي خلق الظروف الملائمة ، لكي يصبح الحوار فيما بين الأفغانيين حقيقة واقعة . وهنا يجب أن يلعب وقف إراقة الدماء في البلاد دورا رئيسيا . إننا ندرك أن الاتفاق بشأن الوقف الكامل والنهائي لحرب استمرت أحد عشرة عاما في التقدير الرسمي ، وأطول من ذلك بكثير في الواقع ، لا يمكن أن يتم فورا . ولذا فإن من الملائم في المرحلة الأولى أن نحقق ، على الأقل ، توقفا قصيرا أو مهلة من العمليات الحربية .

ثالثا ، إن مخطط التسوية داخل أفغانستان هو الموضوع الرئيسي للحوار فيما بين الأفغانيين . ويمكن ، من حيث الشكل ، أن يكون هذا المخطط ، مؤتمرا للسلم لجميع الأفغانيين مثلا ، ويمكن أن ينعقد في أفغانستان أو في أي بلد ثالث باتفاق المشتركين .

رابعا ، من الطبيعي أن يعتبر وضع آلية التسوية داخل أفغانستان أمرا يعود للأفغانيين أنفسهم . والخطة المعروفة التي قدمها رئيس جمهورية أفغانستان في المؤتمر التاسع لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز في بلغراد ، يمكن أن تشكل ، من وجهة نظرنا ، أساسا لا بأس به . وتُعيّن هذه الخطة المراحل الرئيسية للتسوية ، وتسمح بإعطائها محتوى محددا . وهي تتميز بمرونة كبيرة ، الأمر الذي يحمل أهمية خاصة في الظروف الراهنة . ويفتح ذلك متسعا أمام تقديم مبادرات مقابلة .

خامسا ، إن أحد مبادئ مفهوم "الفترة الانتقالية" ، التي تغطي المدة التي تبدأ بدعوة مؤتمر السلم لعموم أفغانستان وينتهي بإقامة حكومة عريضة التمثيل في أفغانستان كنتيجة لإظهار الإرادة الحرة للشعب الأفغاني ، يمكن أن يكون الإبقاء على الحالة الراهنة فيما يتعلق بالقوات المسلحة وتشكيلات الأطراف المتعارضة التي ستشترك في الحوار ، وبتلك المناطق التي توجد تحت سيطرتها . وبمعنى آخر ، إرجاء مسألة توحيد القوات المسلحة وتوحيد الإدارة فوق جميع أراضي البلاد إلى أن تقوم حكومة أفغانية ذات قاعدة عريضة . وبالطبع لا يستبعد ما ذكر إمكانية العمل بالبدائل الأخرى . فسوف يعتمد الكثير على الوضع في المؤتمر وعلى إرادة المشتركين .

سادسا ، إن إعلان الاطراف الافغانية المتفاوضة عن التزامها بالاعتراف بنتائج الانتخابات العامة والتزامها بعدم محاولة تصحيحها بالقوة ، يساعد على وجه التحديد أهداف تنظيم الحوار الافغاني الشامل وتعزيز الثقة المتبادلة . وفيما يتعلق برئيس جمهورية أفغانستان نجيب الله ، فإنه سبق أن صرح بمثل ذلك الإعلان في لقاء مع الصحفيين أجراه في كابول في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

وهناك أيضا مسألة بالغة الاهمية فيما يتعلق بالانتخابات التي ينبغي أن تضع حدا للمواجهة العسكرية . إن الخبرة المكتسبة في حل النزاعات ، وبصفة خاصة في ناميبيا ونيكاراغوا ، تشير إلى الاهمية الخاصة التي يتسم بها تأمين المراقبة الدولية الفعالة في تنظيم مثل تلك الانتخابات لكي تحمل طابعا حرا وديمقراطيا حقيقيا . ويمكن ، في اعتقادنا ، بالنسبة إلى أفغانستان ، أن تقوم بدور المراقب منظمات أخرى إلى جانب الأمم المتحدة ، كمنظمة المؤتمر الإسلامي على سبيل المثال . ويبدو من الملائم في هذا الأمر إعطاء دور لحركة عدم الانحياز ، التي تشترك فيها أفغانستان بصورة نشطة .

هذه في مجملها الجوانب "الداخلية" للتسوية ، وإن كان من الصعب جدا في وضع مماثل للوضع الافغاني الفصل بين الامور "الداخلية" و "الخارجية" ، من قبيل مسألة إجراء الانتخابات تحت رقابة دولية على سبيل المثال . وهنا ، وقد قبلنا بهذا التقسيم ، وأكرر مرة أخرى أنه تقسيم مصطنع بعض الشيء ، أودّ أن أطرح الآن وجهة نظرنا في هذه المجموعة الثانية من المسائل .

ترتبط خصائص تطور الحالة في أفغانستان وحولها ، ونشوء المسألة الافغانية ذاتها ، بدرجة محددة بتورط عدد من البلدان فيها ، في المقام الاول الولايات المتحدة الامريكية ، وباكستان ، وإيران واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وأعطى إبرام اتفاقيات جنيف شكلا قانونيا لمسؤولية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية بوصفهما الدولتين الضامنتين لعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان وباكستان . إن المسألة الرئيسية تتوقف على اتخاذ باكستان ، في نهاية الأمر ، التدابير لوقف حدوث هذا التدخل من الأراضي الباكستانية وعلى تنفيذ الجانب الباكستاني لالتزاماته . وهناك حاجة ملحة لبلوغ اتفاق بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية وباكستان وإيران بشأن الجوانب الرئيسية للحل السياسي للمشكلة الافغانية .

ومع أخذ هذه الملاحظات الأولية في الاعتبار ، أنتقل مرة أخرى لتقديم مقترحاتنا . وسوف أستمر في الترقيم الموحد لكي تكتمل الصورة .

سابعا ، نقترح ، في ضوء أهمية التوصل إلى توافق في الآراء بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية وباكستان وإيران ، دعوة مؤتمر لهذه البلدان الاربعة بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة أو ممثله . ويمكن اختيار جنيف أو روما أو فيينا مقرا لانعقاده . ويمكن للجانب السوفياتي أن يعرض خدماته للتوسط للتغلب على الصعاب التي قد تواجهها إيران بسبب التعقيدات في علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية .

ثامنا ، ومن الواضح بالطبع أن هذا المؤتمر لا تكون صلاحيته بالقدر المراد بدون أن يُدعى إليه ممثلي القوى الأفغانية المتحاربة - جمهورية أفغانستان ممثلها في ذلك مثل المعارضة المتمثلة في جماعاتها المختلفة .

وفي هذا الصدد ، يجدر إنشاء فريق عامل على مستوى الخبراء للتحضير للمؤتمر بهدف تحديد نطاق المشتركين وجدول الأعمال ، ومعالجة المسائل التنظيمية .

تاسعا ، إن الوقف التام لجميع توريدات الأسلحة للأطراف المتحاربة في أفغانستان أينما كان مصدرها هو أحد المسائل المحورية التي يعتبر التوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأنها مرغوبا ، في نفس وقت اعلان التوقف أو المهلة في العمليات الحربية . لقد حدّثنا الجانب الأمريكي مرارا في هذا الشأن ، فقد كنّا ومازلنا نعتبر أن من شأن هذا النهج الشامل وحده أن يقرّب حقا وقف إراقة الدماء في أفغانستان .

وننتقل إلى نقطة أخرى . عملا على المضي في تعزيز ترتيبات الوقف التام للتوريدات العسكرية ، من المفيد استنباط طريقة تمكّن من اخراج جميع مخزونات الأسلحة من أفغانستان وعدم استيرادها من جديد .

عاشرا ، إن وقف التوريدات يمكن أن يكون فاتحة لتجريد أفغانستان من السلاح . ويمكن للمؤتمر الدولي أن يوطّد مركز أفغانستان بوصفها دولة محايدة ومجرّدة من السلاح . إن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مستعد للمشاركة بما في ذلك المشاركة المادية ، في اقامة آلية دولية تقوم في جميع المراحل بمراقبة تقدم تجريد أفغانستان من السلاح .

ولا أظن أن هناك ضرورة للتحفظ بأن الاتحاد السوفياتي لا يعتبر أن هذه الافكار هي المنبر الوحيد الممكن لحل المسألة الافغانية . ولكننا مقتنعون بأن تجسيدها العملي يمكن أن يعطي بداية حقيقية لعملية المصالحة الوطنية في أفغانستان . ونأمل في رد فعل بنّاء من جانب أولئك الذين يعتمد عليهم تقدُّم التسوية الافغانية . كما أننا نعتمد على تأييد الامين العام للأمم المتحدة ، فذلك يتفق تماما مع الولاية التي منحتها له الجمعية العامة . ونحن مقتنعون بقوة بأن الامم المتحدة مازالت بعيدة من استنفاذ تلك القدرة الكامنة المقيتة التي تملكها لاقامة النظام الاكثر ملاءمة للتوصل إلى تسوية في أفغانستان .

ونحن مستعدون من جانبنا للدخول في تبادل بنّاء للآراء مع الولايات المتحدة الامريكية وباكستان وايران بشأن جميع جوانب التسوية في أفغانستان ، بما في ذلك الخطوات العملية لتحقيقها . ولا يرفض الاتحاد السوفياتي الحوار مع القواد الميدانيين ، ومع قادة مجموعة بيشاور والمجموعات الاخرى ، على ألا تفسّر هذه الاتصالات بعكس معناها ، كما كان الحال عندما قبلنا "الحكومة الانتقالية" . ونحن كذلك مستعدون للتفاوض مع ظاهر شاه وأتباعه ، بل مع كل من يرغب في المساعدة على حل المشكلة الافغانية .

وأنتقل الآن إلى مسألة انسانية ذات أهمية بالغة بالنسبة لنا ، ألا وهي مسألة الإفراج عن جنودنا الذين أسَرتهم المقاومة الافغانية . إن الاتحاد السوفياتي ، حكومة وشعبا ، لا يمكن إلّا أن يقلق بشأن مصير بني جلدتنا الذين يستمرون في معاناة الأسر ، بعد مرور عام من انتهاء انسحاب الجنود السوفيات من أفغانستان . إن وزارة الخارجية لن تعتبر أن مهمتها قد تحققت إلا بعد أن يتم الإفراج عن جميع مقاتلينا ، وأن يعودوا إلى أسَرهم . إننا نرى في هذا واجبنا المقدس ومسؤوليتنا الوظيفية المباشرة .

إن الحياة والذاكرة لا ينفصمان . فلا مناص من أن تستجلب تواريخ مثل الذكرى السنوية الحالية التفكير في الطريق الذي سرناه ، وأن تدعو للأعمال النشطة التي تستهدف المستقبل ، في آن واحد . وإننا لنعتزم التوجه في مثل ذلك الخط . فالاتحاد السوفياتي تحدوه الرغبة وعزم للقيام بكل ما في وسعه من أجل أن تعود الجارة أفغانستان دولة مسالمة مستقلة وغير منحازة صديقة لكل الشعوب ، وأن تُطوى إلى الأبد صفحة الحرب الاهلية في تاريخها .

- - - - -